جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور البحوث الاجتماعية في التخطيط للتنمية

الدكتور محسن عبدالحميد احمد

الرياض

1408 هـ - 1988 م

دور البحـــوث الاجتماعيـــة في التخطيـــط للتنميـــة

الدكتور محسن عبدالحميد أحمد(*)

المقدمـــــة :

يشغل العمل الاجتماعي-في المرحلة الحالية من تطور عالمنا المعاصر-مركزاً بارزاً في الجهود الهادفة الى رفاهية الانسان وجعل الحياة أكثر ملاءمة واحتمالا وتقبلا له، ولئن كان العمل الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة بالرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، لم يحظ بما حظي به العمل المادي من هذا التقدم، الا انه يكفي ان العمل الاجتماعي بدوره قد استفاد من هذا التقدم في ايجاد وتحديد اساليب ووسائل مستحدثة كشفت النقاب عن الكثير من مجالاته التي لم يتوصل اليها من قبل رغم كافة المحاولات على امتداد السنين.

وموضوعنا عن «دور البحوث الاجتماعية في التخطيط للتنمية» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبق ذكره، لكونه واحداً من

(*) خبير البحوث التطبيقية والتقويم - مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية الرياض.

الأساليب المستحدثة في تحديد مجالات العمل الاجتماعي وتطويرها.

إن هذا الموضوع مع ما يبدو من وضوحه المبدئي لا يخلو من الصعوبة لمن يتصدى له في وقت قصير لذا نتعرض له في اطاره العام دون الدخول في التفاصيل.

التخطيط الاجتماعي:

التخطيط وسيلة الى غاية، ويتميز بأنه وسيلة منتظمة ومستمرة، يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع، مادية كانت او مالية او بشرية، وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في اقصر مدة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد (انظر الشكل رقم ١).

وتأخذ خطط التنمية الاجتماعية عادة شكل اجراءات لتحقيق أهداف معينة (انظر الشكل رقم ٢) تقاس في أغلب الأحوال وفقا لمقاييس محددة، فالخطة هي الاطار المادي لمجموعة من المثل والآمال التي تهدف اليها الدولة وتتبلور فيها السبل التي تسعى اليها الدولة لصالح المجتمع مثل توفير

التعليم والصحة ورخاء العيش واقرار السياسات والبرامج التي تعزز الاستقرار الاجتماعي في ظروف التغير التي يمر بها المجتمع

إن الغاية أو الغايات التي يهدف التخطيط الى تحقيقها تستمد مكوناتها من عدة عناصر

فأول هذه العناصر هو الشكل الذي يتسم به المجتمع في الوقت الحاضر

وثانيها: الشكل المراد بلوغه في المستقبل، بعيدا كان هذا المستقبل أو قريبا.

وثالثها: النمط الذي يتبعه المجتمع في تطوره خاصة في الماضي القريب، ومدى رضا الدولة ممثلة في اجهزتها عن هذا النمط وعن مؤداه في المستقبل أو رغبتها في تعديله.

ويمكننا بقدر من التجاوز في الدقة ان نعطي تعريفا للتخطيط فيه الكثير من التعميم والتبسيط فنقول: إنه العملية التي يتم فيهاتسخير طاقات المجتمع وموارده من أجل التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة

لقد أكدت البحوث والدراسات ما سبق ان اثبتته التجارب في مختلف دول العالم ولاسيما في الدول النامية من ان

المشكلات في أي مجتمع تتشعب وتتداخل في بعضهاتداخلا بعيد الأثر، نتيجة لتعقد أصولها وتنوع أسبابها وتعدد مظاهرها الأمر الذي لا يجدي معه حل مشكلة اجتماعية او اقتصادية بمعزل عن النواحي الأخرى ولهذا فان الخطة يجب أن تكون متكاملة متوازنة، وان يعنى فيها بالنواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافةنواحي الحياة الأخرى.

لقد كان وضوح هذه الحقيقة عاملا في توجيه السياسات الاجتماعية الحديثة وادماج مشاريع التنمية الاجتماعية في خطط التنمية الشاملة، نظراً للعلاقة الوثيقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وقد يبدو ان التنمية الاقتصادية هي الأساس وان التنمية الاجتماعية تابعة لها ومترتبة على ارتفاع الدخل المادي لأفراد المجتمع، غير ان الملاحظ من واقع التجارب ان مجرد زيادة الدخل المادي وحده قد يكون عاملا معوقا للتنمية الشاملة لأنه قد يؤدي الى ترسيخ أنماط اجتماعية معينة تقف بطبيعتها حائلا دون استمرار التنمية ومن ثم تتبين لنا أهمية التنمية الاجتماعية في التمهيد للتنمية الشاملة في تهيئة الظروف الملائمة التي تؤدي الى استمرارها، كذلك فإن من مظاهر التنمية الاقتصادية ظهور مشكلات يصعب حلها دون اللجوء الى وسائل التنمية الاجتماعية مثل تفاقم تيار الهجرة من

الريف والبادية، وما يترتب عليه من توترات وضغوط اجتماعية ناتجة عن عدم تكيف عدد كبير من النازحين الى المدن مع اساليب الحياة الحديثة وعدم كفاية المؤسسات الاجتماعية القائمة، لذلك كان من المهام الرئيسية للتنمية الاجتماعية التنبؤ بظهور هذه المشكلات والبحث عن الاجراءات الوقائية المناسبة.

ومن ناحية أخرى فان التوسع في التنمية الاجتماعية بمعزل عن عوامل التنمية الاخرى قد يكون له من الآثار السلبية ما يعوق تنمية الموارد المالية، فقد يتسبب انتشار الخدمات الصحية في تغيير كبير في الهيكل السكاني على نحو يؤدي الى زيادة نسبة الفئات غير المنتجة، والى تضخم الاستهلاك ومن هنا تتضح لنا اهمية التخطيط الاجتماعي الذي يمكن عن طريقه ان تسهم التنمية الاجتماعية في عملية التنمية الشاملة لتحقيق اهداف المجتمع في التقدم والرفاهية

ولقد اتضحت هذه الاتجاهات الحديثة على سبيل المثال في المبادىء الاساسية التي استمدت منها الخطة الخمسية الثانية للمملكة العربية السعودية أهدافها العامة واستراتيجيتها: تتطلب التنمية الناجحة ان يواكب تحقق الأهداف الاقتصادية

تحس في الأوضاع الاجتماعية للسكان، وذلك لأن التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي يعتمد كل منهما على الآخر ويعززه».

البحث الاجتماعي:

لقد كان من مظاهر التطورات الهامة التي حدثت في تفكير كثير من الباحثين الاجتماعيين الاقتناع بانه ليس هناك حائل بين الانسان والمعرفة، كما انه ليس هناك من سبيل للوصول اليها الا من خلال المنهج العلمي عن طريق الأخذ بأساليب التفكير العلمي الصحيح ومناهج البحث العلمي المناسبة، ومن الملاحظة ان مناهج البحث العلمي قد قصر استخدامها الى عهد قريب على ميدان الظواهر الطبيعية، ولقد أدى ذلك الى تقدم العلوم الطبيعية في الوقت الذي عجزت فيه العلوم الاجتماعية عن مسايرتها، فنشأت هوة واسعة بين المعرفة في الميدانين مكنت الكثير من مشاكل العصر الذي نعيش فيه أن تطل برأسها.

ويعتبر البحث الاجتماعي حجر الزاوية في عمليات التخطيط الاجتماعي، ذلك لأن التخطيط يحتاج الى التعرف

على الظروف القائمة والامكانات البشرية والمادية المتاحة، والاحتياجات المرحلية والمؤثرات الاجتماعية المختلفة التي تتفاعل والمشاكل الاجتماعية التي تطرأ نتيجة لعوامل التغير الاجتماعي المتعددة، والبحث الاجتماعي هو الوسيلة العلمية لجمع هذه المعلومات والبيانات والحقائق ووضعها في خدمة التخطيط الاجتماعي، ودون الدخول في تفاصيل عن البحث الاجتماعي يهمنا في هذا المجال ان نؤكد على أهمية استخدام البحث العلمي في دراسة كافة جوانب العمل الاجتماعي المختلفة سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

التخطيط والبحث الاجتماعي:

إن التخطيط في واقع الأمر هو حلقة الوصل بين المعرفة العلمية المتوفرة وبين التنفيذ، لذا نجد ان الخطط الاجتماعية منذ المراحل الأولى لاعدادها وأثناء تنفيذها تعتمد على المعارف والحقائق والمعلومات التي توفرها مجموعة من البحوث والدراسات التي تصمم وتنفذ عادة لخدمة اغراض هذه الخطط، وتتعدد البحوث والدراسات التي تستلزمها الخطط الاجتماعية حسب مستوياتها «أفقية أو رأسية» وحسب مداها

(طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى) وحسب مجالاتها والتي تنحصر غالبا في الآتي:

بحوث متعمقة، مسوح اجتماعية، بحوث قياس الاحتياجات، بحوث قياس أولوية الخدمات، بحوث التقويم، وبحوث المتابعة.

ولايضاح مجالات ومستويات البحوث الاجتماعية في وضع وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية سنأخذ كمثال للمناقشة الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية في خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية

منذ المراحل الأولى لاعداد الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية من خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية تمت الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المتوفرة، كما تضمن مشروع الخطة الخمسية الثانية للشئون الاجتماعية الأهداف والسياسات العامة لقطاع الشئون الاجتماعية ومنها؛

- تركيز خطط الشئون الاجتماعية بدرجة أكبر على الاحتياجات الفعلية للمجتمع التي يتم التوصل اليها بالبحوث العلمية والمسوح الاجتماعية للمجتمعات المحلية
- الاهتمام بتوفير البيانات والمعلومات والاحصاءات الدقيقة

والخرائط اللازمة لعمليات التخطيط والمتابعة والاشراف والتنفيذ لأجهزة الشئون الاجتماعية وضمان تحليلها وتوزيعها في الوقت المناسب.

والتزاما بالأهداف المحددة في مشروع الخطة الخمسية الثانية للشئون الاجتماعية، وتقديراً لأولويات الاحتياج للمادة العلمية اللازمة لأجهزة التخطيط والتنفيذ خلال سنوات الخطة وارتباطها بالامكانات العلمية المتاحة فقد تم اختيار خمسة وعشرين موضوعا لاجراء بحوث ودراسات عنها خلال سنوات الخطة، وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة في تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، فقد تم وضع خطة واعداد لائحة لتنظيم البحوث الاجتماعية، وتشكيل هيئات للبحوث على شكل فرق بحث رغبة في الاستفادة من الخبراء المتخصصين في الجامعات والهيئات والوزارات المختلفة، وعلى ضوء هذه الاجراءات فقد شملت بحوث ودراسات الخطة كافة مستويات ومجالات الخطة الخمسية الثانية لقطاع الشئون الاجتماعية كما يتضح فيما يلي:

أولاً: البحوث المتعمقة:

يتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية اجراء بحوث متعمقة تفيد في التوصل الى المعرفة السليمة لوضع وتنفيذ

الخطط الاجتماعية وتتعدد مستويات ومجالات البحوث المتعمقة في مجالات التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية الا انه تجدر الاشارة هنا الى مجالين لهما أهمية خاصة بالنسبة للخطة الخمسية الثانية للوزارة وهما:

أ ـ دراسة البناء الاجتماعي للمجتمعات المحلية للتعرف على انماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، والخصائص الجوهرية للنظم الاجتماعية الموجودة بها، وما يقوم بين تلك النظم من ترابط وتساند وظيفي، والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والضبط الاجتماعي وآراء واتجاهات تفكير أفراد المجتمع المحلي.

ب ـ دراسة وسائل وأساليب احداث التغيير المرغوب سواء كان على الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية مثل دراسة أثر المشاركة الأهلية، حوافز العمل، عوامل الاتصال والهجرة بين البادية والريف والحضر، الخدمات التي تقدمها مراكز التنمية الاجتماعية وأساليب الرعاية المتبعة في المؤسسات الاجتماعية.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ مظاهر التغير في المجتمعات البدوية والريفية والحضرية في المجتمع السعودي.

٢ ـ مظاهر التغير في المجتمعات البدوية وأثرها في نفسية النزلاء.

٣ ـ أثر اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعي.

٤ ـ الأسرة السعودية

٥ ـ مدينة الرياض. دراسة لمظاهر التحضر وآثار الهجرة اليها

٦ ـ جناح وتشرد الأحداث.

٧ ـ ظاهرة التسول.

ثانيا: المسوح الاجتماعية:

تعتبر المسوح الاجتماعية من عمليات جمع الحقائق الأكثر شيوعا في مجالات العمل الاجتماعي والتي توجه عادة لدراسة المشاكل الاجتماعية التي تثير الرأي العام تصاحبها رغبة لايجاد حل لها، والمسح الاجتماعي عبارة عن استقصاء في تكوين ونشاط وظروف معيشة جماعة من الناس في مكان محدد وزمان معين، وهو ليس بطريقة منفردة بذاتها ومختلفة عن طرق البحث الاجتماعية الأخرى، ولكنه في الواقع هو نوع من

تنسيق وتنظيم العمل في الميدان من الممكن ان تستخدم فيه جميع الطرق للبحث الاجتماعي او بعضها حيث لا توجد طرق خاصة بالمسح الاجتماعي، ويلاقي المسح الاجتماعي كأسلوب لجمع الحقائق في المجتمعات المعاصرة قبولا متزايدا باعتباره اداة نافعة في مجالات العمل الاجتماعي، فقبل وضع ورسم السياسات الاجتماعية اصبح من الضروري دراسة الحقائق المتصلة بها، كما يستخدم المسح الاجتماعي للحصول على الحقائق التي تحدد الظروف القائمة في أي ميدان كأساس يمكننا من أن نقيس عليها أي تغير في هذا الميدان مستقبلا.

وفي هذا المجال قامت الوزارة باجراء مسح شامل لمناطق خدمات مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، الذي اعتمدت على نتائجه في المراحل الأولى لاعداد الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية في خطة التنمية الثانية، كما تعتمد مراكز التنمية على نتائجه في تخطيط مشروعاتها وبرامجها، وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على المسوح التالية:

١ ـ مسح اجتماعي للحرف اليدوية والصناعات البيئية بالمملكة

٢ ـ مسح اجتماعي للعادات الغذائية والتنمية الغذائية في مناطق خدمات مراكز التنمية الاجتماعية.

٣ ـ مسح اجتماعي شامل لاحدى مناطق النمو الصناعي بالمملكة.

هذا بالاضافة للمسوح الاجتماعية التي تجريها مكاتب الاشراف الاجتماعي للقطاع النسائي في المناطق المختلفة في كل من الرياض وجده والدمام.

ثالثاً: بحوث قياس الاحتياجات:

لما كان الهدف الأساسي من برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية توفير الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية وحسب ما يتفق وظروف المجتمع الذي يعيشون فيه من ناحية أخرى فإنه من الضروري قبل تقديم اي نوع من الخدمات البدء بالدراسات والبحوث التي تهدف الى قياس الاحتياجات الواقعية قياسا دقيقا وهذا القياس ينبغي ان يتوافر فيه الجانبان الكيفي والكمي معا، ولما كانت احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات متعددة ومتطورة فانه من الضروري الاستمرار في قياس هذه الحاجات وادخال تعديلات جديدة وتغيرات مستمرة على تلك المقاييس لتقيس فعلا ما يجب قياسه من حاجات.

ونظرا لأهمية دراسة الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية بالنسبة لعمليات التنمية الاجتماعية فقد اهتم الباحثون بهذا النوع من البحوث فحاولوا تحديد مفهوم الحاجة ووضع مقاييس معينة لقياس الحاجة، غير أننا نود ان نشير الى ان المقاييس التي تصلح في مجتمع ما قد لا تصلح في مجتمعنا العربي، ذلك ان مفهوم الحاجة نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، لذا فنحن مطالبون بوضع مقاييس علمية تتمشى مع ظروف مجتمعنا الراهنة وتتفق مع حقيقة واقعه، هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ بحث عن احتياجات الطفولة في المملكة العربية السعودية

٢ ـ بحث عن احتياجات الشباب في المملكة العربية السعودية.

٣ ـ تصميم مسوح اجتماعية تجريها مراكز التنمية الاجتماعية بمشاركة الأهالي لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

٤ ـ دراسة عن تحديد الاحتياجات التدريبية لجهاز وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية.

٥ ـ بحث المقاييس والمؤشرات الاجتماعية

رابعاً: بحوث قياس أولوية الخدمات:

ينبغي قبل توفير الخدمات للأفراد والجماعات والمجتمعات تحديد نوع الخدمات المطلوبة، واذا كان هناك أكثر من برنامج فينبغي المفاضلة على أساس علمي لمعرفة أولوية هذه البرامج أو المشروعات بالنسبة للوفاء بالاحتياجات المحددة، ومن الملاحظ انه ليست هناك مقاييس دقيقة يمكن الاستعانة بها في تحديد أولوية برامج ومشروعات التنمية، هناك عدة تصميمات في حاجة الى اختبار علمي نذكر من بينها مثلا ما يراه البعض من ان المشكلات المرتبطة بالانتاج الاقتصادي هي الأولى بالاهتمام وكذلك تفضيل المشروعات والبرامج التي تعنى بالأصحاء والأسوياء أكثر من ذوي العاهات والمنحرفين وغيرها، هذه التصميمات وغيرها في حاجة الى بحوث علمية حتى يمكن ترتيب الخدمات حسب أهميتها في ضوء واقع تطور المجتمع حتى يسير العمل الاجتماعي على أساس علمي سليم.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ دراسة استطلاعية حول انشاء المؤسسات الاجتماعية

٢ ـ دراسة تطبيقية للبحث الشامل للمنطقة الجنوبية الغربية بالمملكة.

٣ ـ دراسة عن وظائف الجمعيات في المملكة
٤ ـ بحوث ميدانية لتحديد أولويات خدمات مراكز التنمية الاجتماعية حسب احتياجات المجتمعات المحلية.

خامساً: بحوث التقويم:

تنصب بحوث التقويم في المجال الاجتماعي في غالب الأحوال على تجربة ميدانية سواء كانت مشروعا أو برنامجا وذلك خلال سريانها وفي مجال تنفيذ عملياتها، وتشمل بحوث التقويم بصورة عامة أي جهود موجهة نحو محاولة معرفة التغيرات التي حدثت خلال وبعد فعل وتأثير مشروع أو برنامج معين، وان أي جزء من هذه التغيرات يمكن ارجاعه الى البرنامج أو المشروع نفسه، وتشمل بحوث التقويم عادة القياس الموضوعي للتغيرات التي حدثت في المشروع أو البرنامج أثناء تنفيذه ومدى فاعليته (أنظر الشكل رقم ٣).

فالتغيرات التي تحدث في المشروع أو البرنامج تحدث من جانبين، جانب التغير الكمي أي النمو بالاضافة، وجانب التغير الكيفي أي النمو البنائي، فالتغير الكمي هو ذلك النمو في المشروع الذي يمكن قياسه والتعبير عنه كمياً كاستكمال

المشروع وحداته وأجهزته ومعداته والأيدي العاملة والميزانية وغيرها، مما يمكن التعبير عنه بجدول حياة المشروع اما التغير الكيفي فهو ذلك النمو البنائي الناتج عن نمو التنظيمات الداخلية للمشروع وهو في الواقع نتاج الظروف المحيطة بالنمو نفسه كتوقيت المشروع والآراء نحوه ومدى استجابة المجتمع له واقتناع الأهالي بأهدافه وغيرها، وقد تكون كلها ذات أهمية أكبر من أي جهود تبذل اثناء سريان المشروع أو البرنامج، وفاعلية المشروع ترتبط بما اذا كان حقيقة يحقق أهدافه المنشودة والمدى الذي بلغه من هذه الأهداف، أما كفاية المشروع ترتبط بصورة أكثر وثوقا بالتكلفة الاقتصادية التي يحقق بها المشروع أهدافه.

إن دينامية تخطيط برامج ومشروعات خطة التنمية وتطويرها تعتمد اعتماداً كبيراً على أساس من المعرفة السليمة والحقائق التي يتم التوصل اليها عن طريق البحوث الاجتماعية، فان تقويم هذه البرامج والمشروعات على هذا الأساس يتضمن أيضا تقويم مدى صحة وصدق هذه المعارف والحقائق ومدى سلامة مبادىء العمل الاجتماعي وأساليبه.

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ بحث عن تقويم الجمعيات التعاونية بالمملكة.

٢ ـ بحث تقويم البرامج التدريبية التي ينظمها مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية

٣ ـ بحث تقويم مشروع مركز التأهيل المهني بالرياض.

٤ ـ بحث تقويم مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية

سادساً: بحوث المتابعة:

يقتضي تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية التعرف على سير العمل واتجاهاته في معدلات ادائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن جوانب الضعف ومواطن القصور في تنفيذ البرامج والمشروعات، لذا ينبغي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ البرامج والمشروعات، وللحصول على بيانات كافية لعمليات المتابعة يمكن الاعتماد على مجموعة البيانات المدونة في سجلات وحدات العمل والاجهزة المشرفة عليها طبقاً للنظام الذي يوضع لهذا الغرض، وكذلك الدراسات والبحوث التي يقوم بها المتخصصون للوقوف على عوامل الضعف والقوة في

تنفيذ مختلف البرامج والمشروعات للعمل على معالجة أوجه النقص أو تدارك الخطأ بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق تلك البرامج والمشروعات لأهدافها، كذلك المتابعة المالية في حساب التكلفة الاقتصادية للمشروع لضمان تنفيذ المشروع وفقا للتقديرات المالية التي سبق تحديدها في اطار الخطة

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية لبحوث الوزارة في هذا المجال على البحوث التالية:

١ ـ دراسة عن «اعادة تنظيم جهاز وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية»

٢ ـ دراسة عن «وضع نظام مستمر للمعلومات عن انشطة وخدمات مراكز التنمية الاجتماعة».

٣ ـ دراسة عن «لائحة داخلية جديدة لمراكز التنمية الاجتماعية».

وفي نهاية هذا العرض السريع يتضح ان البحوث الاجتماعية من الركائز الأساسية في وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية لقطاع الشئون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وما استلزمه ذلك من اختيار الأشخاص المناسبين لاعدادهم وتدريبهم على عمليات البحوث الاجتماعية حتى يمكن تطوير العمل الاجتماعي في الاتجاهات العلمية السليمة التي تحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الشكل رقم (١) خطوات التخطيط

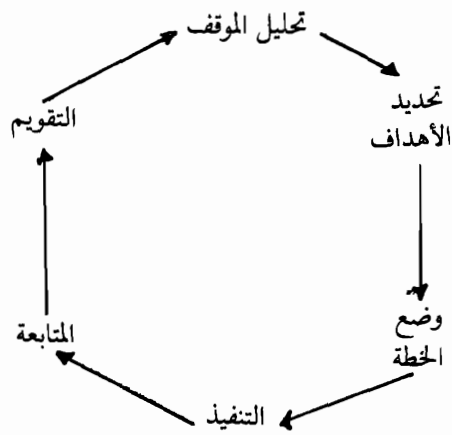

الشكل رقم (٢): خطوات التنمية المخططة

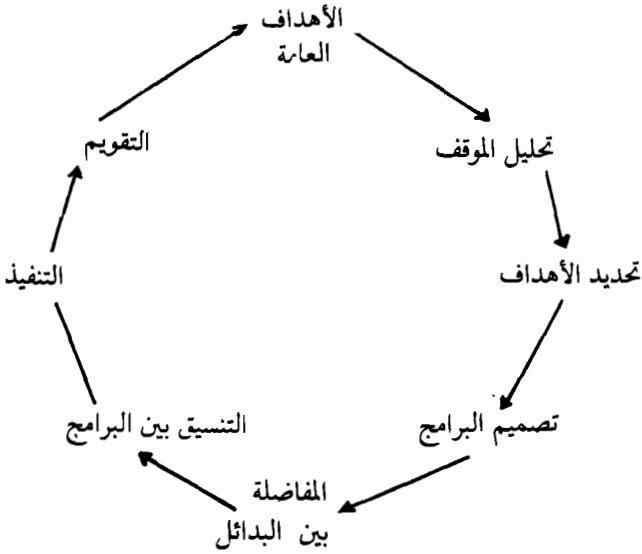

الشكل رقم (٣): تخطيط وتقويم المشروع